

أجود التقريرات

[285] سراية الحكم من احد هما إلى الآخر وسيجيئ توضيح ذلك في مبحث اجتماع الامر والنهي انشاء الله تعالى (الرابع) ما إذا كان الحرام مقدمة لواجب فيما إذا لم يكن التوقف دائماً والا فيقع التعارض بين الدليلين لا محالة (الخامس) موارد التلازم الاتفاقي فيما إذا كان احدهما محكوماً بالوجوب والآخر محكوماً بالحرمة كاستقبال القبلة واستدبار الجدى فانه لا تلازم بينهما في انفسهما بل التلازم انما يتفق لمن سكن العراق وما سامته من النقاط واما إذا كان التلازم دائماً فلا محالة يقع التعارض بين الدليلين (واما) التزام لا من جهة عدم القدرة فهو كما إذا صار المكلف واجداً للنصاب الخامس من الابل الذي يجب فيه خمس شيا ثم بعد انقضاء ستة اشهر مثلاً ملك ناقة اخرى فحصل النصاب السادس الذي يجب فيه بنت مخاض فان المكلف وان كان قادراً على دفع خمس شيا بعد انقضاء سنة من ملكه للنصاب الخامس وعلى دفع بنت مخاض بعد مضي ثمانية عشر شهراً من التاريخ المزبور الا ان قيام الدليل (1) على ان المال الواحد لا يزكى في عام واحد مرتين اوجب التزام بين الحكمين (إذا عرفت) ذلك فاعلم ان محل الكلام في المقام انما هو التزام الناشئ من تضاد الواجبين اتفاقاً وبعد الفراغ عن التكلم فيه يقع الكلام في بقية اقسام التزام انشاء الله تعالى (فنقول) قد عرفت انه إذا وقع التزام بين الواجبين غير المشروطين بالقدرة شرعاً فان كانا متساويين في الملاك تخير المكلف بينهما عقلاً والاقدم الالهم على غيره (لكنه) وقع الكلام في ان رافع التكليف بالمهم هل هو نفس وجود الامر بالالهم أو اطاعته وامتثاله وعلى الاول فيسقط الامر بالمهم مطلقاً واما على الثاني فالساقط هو اطلاقه ولا موجب لسقوطه عند عصيان الامر بالالهم وعدم تحقق امتثاله وبالجملة بعد امتناع بقاء كل من الواجبين المتزامين على حاله ولزوم بقاء اطلاق الامر بالالهم على _____ 1 - لا يخفى ان قيام الدليل على ان المال الواحد لا يزكى في عام واحد مرتين يوجب العلم بتقييد ما دل على وجوب خمس شيا على من ملك النصاب الخامس ومضى عليه الحول أو ما دل على وجوب بنت مخاض على من ملك النصاب السادس ومضى عليه الحول فيقع التعارض بين اطلاق الدليلين لا محالة فلا بد حينئذ من الرجوع إلى مرجحات باب المعارضة فلا مساس لا مثال المقام بباب المزاحمة اصلاً وان مقام شيخنا الاستاد قدس سره اجل وارفع من ان يخفى عليه ذلك ولكن العصمة لاهلها (*) _____